نظم الإشراف و الرقابة على نشاط التامين ودورها في تنظيم قطاع التأمين " التجربة الجزائرية "

الدكتور : علوان حميد أستاذ محاضر قم (ب)

ملخص :

شهد قطاع التأمين في الجزائر تغيرا هيكليا خلال السنوات الأخيرة، تزامن مع رفع احتكار الدولة وانفتاحه على المنافسة. وتمثل هذا التغير في التطور الذي شهده هذا القطاع من حيث معدلات النمو المرتفعة ودخول شركات تأمين جديدة، بالإضافة إلى تنوع القوانين والتشريعات التي أصدرتها الدولة لتنظيم ومراقبة هذه الصناعة.

ومما لاشك فيه أن أهمية تواجد هيئات إشراف ورقابة على قطاع التأمين ترجع أساسا لضمان حماية كافية للمؤمن لهم وشركات التأمين، إلى جانب إرساء أسس نظام مالي سليم وتوجيه المدخّرات توجيها أمثلا نحو مجالات التنمية العديدة .وحتى تساهم نظم الإشراف والرقابة في تنمية سوق التأمين الجزائرية فلابد وأن يتم تعديلها وفقا للمعطيات الجديدة، وأن تتجاوز الدور التقليدي والروتيني لها. وعليه تطرقنا من خلال هذه الورقة لمجموعة من العناصر تصب في موضوع الدراسة المطروح:

- تحديد مفهوم عملية الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.
- مبررات ودوافع عملية الإشراف والرقابة
- الإطار المنظم للرقابة والإشراف على قطاع التأمين في الجزائر.
- الآليات المقترحة لتطوير وتحسين إجراءات الإشراف والرقابة

لتحقيق هدف البحث، اعتمد الباحث على أسلوب الدراسة النظرية، بالاطلاع على الكتب والدوريات والمراجع، والتقارير المالية السنوية، عن نشاط التأمين في الجزائر.

Abstract:

The insurance sector witnessed in Algeria structural change in recent years , coinciding with the lifting of the state monopoly and its openness to competition . This represents the change in the development of this sector is witnessing in terms of high growth rates and the entry of new insurance companies, in addition to the diversity of laws and regulations issued by the state to regulate and control the industry.

There is no doubt that the importance of the presence bodies supervision and control of the insurance sector due primarily to ensure adequate protection for the insured and their insurance companies , as well as laying the foundations of a sound financial system and directing the savings directed towards optimizing the many areas of development . And even contribute to systems of supervision and control in the development of the insurance market of the Algerian must be adjusted according to the new data, and to go beyond the traditional role and have a routine. Accordingly, we talked through this paper for a range of elements are in the subject of the study at hand:

- Define the concept of process control and supervision of the insurance sector.
- Justifications and motives of the process of supervision and control
- Organizing framework for the control and supervision of the insurance sector in Algeria.
- The proposed mechanisms to develop and improve the procedures of supervision and control.

To achieve the goal of the research, the researcher adopted the method of theoretical study, access to books, periodicals, references, and annual financial reports, for insurance activity in Algeria.

مقدمة:

أصبح التأمين اليوم من معايير التمايز في العصر الحديث فقياس التقدم الاقتصادي لأي دولة يعتمد على قياس صناعتي التأمين والبنوك باعتبارهما من الخدمات غير الملموسة التي تؤمن حاجات المجتمع والمؤسسات. وقد بات التأمين كنظام مالي ركيزة اقتصادية أساسية ، وصمام أمان من الاضطرابات والانحرافات ،فهو أداة و آلية لتحويل الخطر من المؤمن له إلى شركة التامين ،هدفه الأساسي هو توفير التغطية الحمائية للأفراد والأسر والمنشات ورجال الأعمال من نتائج الأضرار ومحاذير الحوادث التي نواجهها في الأجلين القصير والطويل من خلال عمليات الاكتتاب، فهو بذلك يسهم في تفتيت الأخطار وزيادة الطاقات الإنتاجية للمشروعات بجانب تنميته للشعور بالمسؤولية وفي هذا السياق ، تخضع جميع المقاولات التأمينية في مختلف بلدان العالم بمختلف توجهاتها السياسية لضوابط إشرافية وأدوات رقابية من الجهات الحكومية، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه الهيئات او فلسفة الحكم التي تسود في كل من هذه البلدان. (1)

يعد نظام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين السليم ضرورة حتمية للحفاظ على كفاءة، سلامة، عدالة، استقرار سوق التأمين، وكذا دعم نموه وضمان تنافسيته .وفي ظل التغيرات المتتالية والمستمرة التي شهدتها وتشهدها صناعة التأمين في الجزائر من حيث استجابتها لجملة من القوى الاجتماعية والاقتصادية، بات من الضروري السعي لتحديث الأنظمة والممارسات الإشرافية والرقابية لقطاع التأمين بشكل مستمر لتواكب هذه التطورات وتستجيب لها.

ومما لاشك فيه أن أهمية تواجد هيئات إشراف ورقابة على قطاع التأمين ترجع أساسا لضمان حماية كافية للمؤمن لهم وشركات التأمين، إلى جانب إرساء أسس نظام مالي سليم وتوجيه المدخرات توجيها أمثلا نحو مجالات التنمية العديدة .وحتى تساهم نظم الإشراف والرقابة في تنمية سوق التأمين الجزائرية فلابد وأن يتم تعديلها وفقا للمعطيات الجديدة، وأن تتجاوز الدور التقليدي والروتيني لها.

وعليه سنتطرق من خلال هذه الورقة لمجموعة من العناصر تصب في إشكالية الدراسة المطروحة:

- تحديد مفهوم عملية الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.
- مبررات ودوافع عملية الإشراف والرقابة

-الإطار المنظم للرقابة والإشراف على قطاع التأمين في الجزائر.
-الآليات المقترحة لتطوير وتحسين إجراءات الإشراف والرقابة

أسلوب البحث:

لتحقيق هدف البحث، اعتمد الباحث على أسلوبين متلازمين، وهما:

الدراسة النظرية، بالاطلاع على الكتب والدوريات والمراجع، والتقارير المالية السنوية، و الجريدة الرسمية عن نشاط التأمين في الجزائر. بالإضافة إلى فحص ودراسة وتحليل البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير المالية السنوية عن نشاط التأمين في الجزائر.

أولا: تحديد مفهوم عملية الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

شركات التأمين و إعادة التأمين هي شركات تمارس اكتتاب و تنفيذ عقود التأمين و إعادة التأمين كما هي محددة في التشريع، و لا يمكن لهذه الشركات أن تمارس نشاطها إلا بعد الحصول على اعتماد من الوزير المكلف بالمالية بناءا على شروط محددة، و يمكن أن تمارس عمليات التأمين مباشرة أو عن طريق الوسطاء المعتمدين، و لا يمكن للتعاضديات المعتمدة ممارسة عمليات التأمين عن طريق وسطاء مأجورين.

نظرا لخصوصية شركات التامين ،تحتاج ميكانيزمات الإشراف والرقابة عليها إلى خطوط عريضة كحزمة من القوانين التي تكفل تنظيم سوق التامين ، والى هيئة فنية منظمة تقوم بتجميع اللوائح التنفيذية ، ومواكبة التطورات العالمية المتلاحقة، للقيام بالتعديلات التشريعية في أساليب الإشراف ، وتطبيقها تطبيقا فنيا عادلا على هيئات التامين بمختلف أنواعها.

إن الإشراف والرقابة على هيئات التامين بالصورة التي عليه اليوم ، لم تظهر إلا خلال القرنين الماضيين، حيث بدا العمل في المملكة المتحدة عام 1870 ،وفي النمسا عام 1880 ،وفي سويسرا عام 1885،وفي فرنسا عام 1898، وفي ألمانيا عام 1901 ،وهولندا عام 1922،وفي الوقت الحاضر يخضع النشاط التأميني للإشراف و الرقابة من جانب الدولة في معظم بلاد العالم. (2)

ويقصد بالإشراف و الرقابة على هيئات التامين " مجموعة الأنظمة والقوانين واللوائح التي تضعها الحكومات بهدف تنظيم وتنسيق العمل في سوق التامين ، والمحافظة على حقوق المتعاملين- حملة الوثائق والمستهدفين وحملة الأسهم ، وتحديد أبعاده ومعالمه ،وقد تتباين هذه الأبعاد بتباين النظم المتبعة في عملية الإشراف ذاتها " (3)

و على مستوى نشاط التأمين تقسم قوانين الإشراف والرقابة إلى:

- **القسم الأول** :يضم القواعد التي تضمن استمرار هيئات التأمين في مزاولة نشاطها بنجاح،و تتمثل أساسا في الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي.
- **القسم الثاني** :يضم مجموعة القواعد المتعلقة بالرقابة على الأسعار، الاستثمارات والتوظيفات، المركز المالي، الملاءة المالية لشركات التأمين.
- **القسم الثالث**:يضم مجموعة القواعد المتعلقة بحالات التصفية وإفلاس الشركة.

إذن يمكن أن نستنتج انه نظرا لكون صناعة التامين هي احد المصادر ذات الأهمية الكبرى لتوفير الضمان والأمان ،وأيضا نظرا لصعوبة العملية التأمينية من الناحية الفنية ،وبالتالي استحالة مراقبتها من قبل المستأمنين ، فلن مختلف بلدان العالم تخضع جميع شركات التامين العاملة بها لمراقبة الجهات الحكومية (4)

ثانيا - مبررات ودوافع عملية الإشراف والرقابة على التامين :

هناك جملة من الحوافز الموضوعية،استوجب معها تدخل الحكومة بمنظومة مهام وادوار الإشراف والرقابة على هذا الحقل الاقتصادي الهام ،بقصد حماية الثروة برمتها وضمان ازدهارها ،وتوفير مناخ أعمال سليم وامن وبيئة استثمار ناجعة مطمئنة ،هذا ما لا يدع شك أن أهمية وجود أنظمة للإشراف والرقابة كان يرجع بصفة أساسية إلى ضرورة تحقيق الأمور التالية(5)

1إقامة نظام مالي سليم: وما يستوجبه ذلك من قيام السلطات الحكومية بواجباتها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل والاعتماد على مكوناته والتي يعتبر التأمين من أهمها.

2- وظيفة التأمين الحمائية: باعتبار أن التأمين هو آلية تحويل الأخطار من المؤمن عليه إلى شركة التأمين ولهذه الأداة أهمية كبرى في الاقتصاديات الحديثة فهي تمكن القطاع التجاري وكذلك الأفراد من تقليص محاذير المستقبل وحسن التصرف حيالها، مما يتطلب ضرورة ألا يتطرق اى شك إلى الثقة في شركة التأمين في الأجل الطويل، وان يتوافر لدى شركات التأمين الاحتياطيات الكافية لتغطية الالتزامات في المستقبل.

3- حماية مستهلك التأمين: عن طريق إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم.

4-استخدام أموال التأمين لأغراض التنمية:وما يقتضيه ذلك من وضع القواعـــــد التنظيمية المناسبة لتوجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين نحو المجالات الإنمائية المستهدفة في الاقتصاد للمساهمة في التنمية الاقتصادية الإجمالية للدولة.

5-تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها: إذ أنه يجب على المشرعين والمشرفـــين على صناعة التأمين وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب على تردى الأسواق وعيوبها،

ليس فقط لمصلحة المستهلك وحده وإنما أيضا الاقتصاد برمته من خلال توفير نوع أفضل من الحماية لثروة البلد في الحاضر والمستقبل، وإتاحة مزيد من الأموال لأغراض التنمية، وتعزيز مالية الدولة من خلال زيادة الموارد المستمدة بصورة مباشرة وغير مباشرة من أداء قطاع التأمين.

رابعا - قراءة لهيئات الإشراف والرقابة على نشاط التامين في الجزائر:

تأخذ شركات التأمين حسب القانون الجزائري إما شكل شركة ذات أسهم أو شركة ذات شكل تعاضدي و يحدد الحد الأدنى لرأسمالها الإجتماعي حسب نوعية و عدد الفروع التي طلب من أجلها الاعتماد، ولا يمكن مباشرة تصفية الشركة في حالة إفلاسها إلا بطلب من الوزير المكلف بالمالية.

و يجب على شركات التأمين و / أو إعادة التأمين أن تكون قادرة في أي وقت على تبرير التقديرات المتعلقة بالالتزامات النظامية التي يتعين عليها تأسيسها و هي الاحتياطات، الأرصدة التقنية و الديون التقنية، و يجب أن تقابل هذه الالتزامات أصول معادلة لها و هي سندات و ودائع وقروض، قيم منقولة و أصول عقارية.

فوظيـــفة المؤمّن تستـــلزم المعرفة و التحكّم في التقنيات التكنولوجية، شبكة التوزيع، القيود التنظيمية، المنافسة و العملاء، فهي ترتكز على المعرفة و الكفاءة لخلق القيمة المضافة و مواجهة المنافسة. على هذا الأساس لشركات التأمين عدة وظائف حسب نوع التخصص التأميني الذي تمارسه.

في ضوء الأهمية الجوهرية الاقتصادية والاجتماعية لصناعة التأمين بصفة عامة على المستوى المحلى والعالمي فقد احتلت هذه الصناعة مكانتها في برامج الدعم والتطوير التي تتبناها الهيئات والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS، وقد قامت هذه الجهات بتوحيد الجهود وتكثيفها في هذا المجال وذلك من خلال قيام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS بوضع مبادئ نموذجية لنظم الإشراف والرقابة على مستوى العالم.

كما أصدر برنامج التأمين بالأمم المتحدة (أونكتاد) دليل عمل لعام 2003، يتضمن تحديثاً لوسائل الإشراف والرقابة على النشاط التأميني في ضوء المبادئ النموذجية التي وضعها اتحاد IAIS وذلك لكي تعتمد عليها أجهزة الإشراف والرقابة على التأمين في جميع الدول النامية.وفي اطار برنامج تقييم الانظمة المالية بالاسواق المالية الناشئة ،والذي يقوم بتنفيذه البنك الدولي WB من خلال قياس مدى التزام اسواق التامين بالمعايير العالمية الخاصة بالمبادئ، ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادئ تتمثل فيما يلي:- (6)

1- الهيكل التنظيمي لجهة الرقابة على التأمين.
2- إجراءات الترخيص لمزاولة العمل بالسوق.
3- التغيير في ملكية شركات التأمين وإعادة التأمين.
4- أسس تنظيم الشركات وإدارتها (تطبيق مبادئ الحوكمة).
5- صلاحيات مراجعة أسس الرقابة الداخلية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

6- أصول شركات التأمين وإعادة التأمين.
7- التزامات شركات التأمين وإعادة التأمين.
8- متطلبات رأس المال / أسس قياس كفاية رأس المال.
9- كيفية التعامل مع المشتقات والبنود التي تقع خارج الميزانية العمومية.
10- الرقابة على نشاط إعادة التأمين.
11- أسلوب الرقابة على سلوكيات السوق (Market Conduct).
12- إعداد التقارير المالية.
13- إجراءات الفحص والتفتيش الميداني.
14- مدى كفاية نظام العقوبات المفروضة بموجب القوانين والتشريعات.
15- مزاولة أعمال التأمين عبر الحدود.
16- المجهودات المبذولة في مجال التنسيق والتعاون بين هيئات الرقابة على مستوى العالم.
17- تطبيق عنصر السرية بالنسبة للمعلومات.

هذا ولقد قام الاتحـــاد الدولي لمراقبي التأمين في أكـــتوبر 2003 بإجـــراء بعـــض التعديلات علي المعايير والمبادئ الأساسية للإشراف والرقابة المشار إليها وذلك بهدف توسيع نطاق مفاهيم بعض هذه المعايير حتى تتناسب مع الأنظمة التشريعية بالأسواق المختلفة وتساعد علي عملية التقييم السليم للتشريعات القائمة بأي سوق تأميني، وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الإشراف والرقابة ومن ثم وضع الخطط اللازمة لإصلاح النظام الرقابي بالسوق ولقد تم تقسيم السبعة عشر مبدأ المتعارف عليها لتصل إلى ثمانية وعشرين مبدأ تتضمن كيفية تعامل السوق التأميني مع العديد من القضايا الهامة التي تعتبر كما نطلق عليها الآن قضايا الساعة: وعلى سبيل المثال:-

- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل عمليات الإرهاب
- إجراءات تصفية الشركات
- الغـــش التأميني
- الإجراءات التصحيحية التي تقوم الجهات الرقابية بوضعها لتصحيح مسار السوق
- الشفافية وتبادل المعلومات
- تطوير أساليب الاستثمار
- حماية عملاء التأمين
- التشريعات المنظمة لأعمال الوسطاء

1 - تجربة سوق التأمين الجزائري في تطوير التشريعات وأنظمة الإشراف والرقابة:

سنحاول عرض فيما يلي تجربة السوق الجزائرية و التعديلات التشريعية التي تم إدخالها في قطاع التأمين، وكذا الضوابط و الأدوات الرقابية التي تم إصدارها بهدف تنظيم العمل بالسوق:

أولاً: تطور التشريعات و القوانين:

يرتبط تطور قوانين الإشراف والرقابة على التأمين في الجزائر بالتطور الاقتصادي والسياسي بالدولة، ولقد مرت صناعة التأمين في الجزائر بالعديد من المراحل والتطورات في خلال القرن الحالي كنتيجة مباشرة للتطور الاقتصادي والأيديولوجيات السياسية والاجتماعية التي سادت البلاد ولقد تعددت التشريعات التي صدرت في هذا المجال كما تعددت التبعيات وجهات الإشراف والرقابة تبعاً لذلك إلى أن توافر الخط الواضح والإستراتيجية الواضحة التي تحكم العمل وتحدد بوضوح الأهداف وأساليب ووسائل الممارسة.

غالبا ما تعمل الدولة على تنظيم سوق التأمين من خلال نظام الإشراف والرقابة، وذلك بتنظيم سير نشاط هذه الشركات .إلا أنه - وفي بعض الفترات -يكون لتدخّل الدولة الأهمية الكبيرة وذلك لتنظيم المنافسة بين ش.ت، التي إن اشتدت فسوف تلعب على معدّلات التسعير بدلا من جودة الخدمة، وهو ما يؤثر في المدى المتوسط والطويل على تطو ونمو القطاع.

1- التطورّ التاريخي لنظام الإشراف والرقابة

خلال **المرحلة الاستعمارية** كانت الحكومة العامة والتي مقرها في الجزائر العاصمة، هي التي تعطي رأيها حول اعتماد الوكالات الخاصة أو سحب الاعتماد منها وفقا لما يقره التشريع الفرنسي، إلى .جانب نشر تقرير سنوي حول صناعة التأمين في الجزائر(7)

بعد الاستقلال، رغم أهمية قطاع التأمين فإن شركات التأمين الأجنبية كانت خاضعة لرقابة شكلية، كما أن غياب الإطارات الوطنية المحترفة والتشريعات الخاصة بالجزائر آنذاك ، إلى جانب غياب رقابة حقيقية للدولة ساهم في صدور قوانين 1963 08 والمتعلقة بإنشاء التنازل الإجباري لفائدة CAAR) وبالضمانات المطلوبة من شركات التامين (8) . و هو ما سمح بممارسة نوع من الرقابة والمتابعة من طرف وزارة المالية لجميع شركات التأمين الأجنبية .

في هذا الإطار كلفت شركةCAAR) بممارسة الرقابة على شركات التأمين الأجنبية من خلال الدور الاستشاري في منح أو سحب الاعتماد.

بالرغم من هذه الإجراءات، لم يتم خلق هياكل حقيقية وهيئات فعلية للرقابة إلا ابتداء من 1971من خلال المرسوم التنفيذي رقم 210 /08/ 17 الصادر في تاريخ1971/08 / 05 ويتعلق بإنشاء: (9)

مجلس للتأمينات :()وكان دوره ترقية نشاط التأمين على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال صياغة كل مقترح أو توصية متعلقة بتنمية قطاع التأمين.

اللجنة التقنية :()لها مهمة تقنية تتجه إلى الجانب التجاري والتنظيمي لنشاط التأمين.

ثم جاء القانون 80/07 الصادر في 09 /08/1980 والذي أعاد هذه المهام في المادة 182 بتحديد :

رقابة الدولة تهدف أساسا إلى ضمان انتظام عمليات التأمين، وحماية حقوق المؤمن لهم والمساهمة في التنمية المتوازنة لنشاطات القطاع التأميني ."وقد تم تحويل مهمة الرقابة إلى:

- **المفتشية المالية للرقابة المالية .**
- **المديرية الفرعية للتأمينات للرقابة التقنية** (تسعيرة التأمين، الشروط العامة، الإشهار....)

خلال فترة تحرير سوق التأمين، هذا النظام الخاص بالرقابة تمت إعادة تشكيله من خلال القانون 07/95 الصادر في 25 /01/ 1995والذي حدّد الهدف من الرقابة في نص المادة (209) هذه الرقابة تمارس من طرف الدولة من خلال هيئة تدعى بإدارة الرقابة، والتي يقصد بها الوزارة المكلفة بالمالية، وهذا على المستوى القانوني، التقني، المالي، المعنوي (10) . كما تهدف أساسا وبالدرجة الأولى لحماية مصالح المؤمن لهم وتوجيه الادخار .وقد عمل هذا القانون على تفعيل رقابة الدولة على سوق التأمين ونشر الوعي التأميني من خلال:

-إحداث رقابة من طرف الدولة للمحافظة على مصالح المؤمن لهم.

-إنشاء جهاز استشاري سمي بالمجلس الوطني للتأمينات (CNA) يكون مجالا للحوار بين المتعاملين في السوق والمؤمن لهم.

في هذه المرحلة تم خلق هياكل وهيئات رقابية إشرافية تتمثل في:

-مديرية التأمينات :يوضح نص المادة 209 من الأمر 07/ 95 أنها بمثابة هيكل مكلف بضمان رقابة و إشراف الدولة على قطاع التأمينات (11) تنتمي هذه المديرية إلى المديرية العامة للخزينة، حيث تم إنشائها عند إعادة تنظيم وزارة المالية في فيفري1995 هذه المهمة تمارس في عين المكان أو من خلال الوثائق.

-المجلس الوطني للتأمينات :بموجب الأمر 07/ 95 أنشأ هذا الجهاز الاستشاري في 1997.04.10، حيث نصت المادة (274) منه على تكوين هيئة استشارية برئاسة وزير المالية تهدف لتطوير قطاع التأمين .يتم تمويل المجلس عن طريق مساهمات الشركات ووسطاء التأمين وفقا لحصة رقم أعمال كل طرف، أسس المجلس لتحقيق الأهداف التالية :(12)

- يقدم استشارات بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بنشاط التأمين .

- تحسين و تحديث ظروف التسيير الداخلي ل ش.ت و إدخال التقنيات الحديثة في الإدارة .

ترقية القطاع من خلال تطوير وسائل و سياسات الحماية والوقاية للتقليص من فرص حدوث المخاطر، كما يساهم في تحديد أقساط التأمين بناء على الإحصائيات الوطنية.

- الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)

يمثل جمعية المؤمنين الجزائريين تم تأسيسه في 1994.02.22 واعتمد في 1994.04.24 تسير هذه الهيئة وفقا لأحكام القانون90 - 31 المتعلق بالجمعيات وهذا لأن له صفة الجمعية المهنية . يعتبر UAR) كعضو ممثل في لجنة الإعتمادات، اللجنة القانونية وجمعية (CNA).

حسب قانونه الأساسي تنحصر مهامه في:

-تمثيل المصالح المهنية المشتركة للمؤمنين على المستوى الدولي، الوطني.

-العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة والمساهمة في تحسين مستوى تأهيل عمال القطاع.

- السعي لترسيخ أخلاقيات المهنة والحفاظ عليها (Déontologie) .

-تأسيس اتفاقية التعويض المباشر ،(Convention IDA) واتفاقية مخاطر (CAT-NAT) إدخال الاكتواريا وتكوين الاكتواريين .

❖ الإجراءات التنفيذية والضوابط الرقابية المنظمة لسوق التأمين الجزائري:

لم تقف التغيرات على مستوى نظام الإشراف والرقابة عند هذا الحد بل تواصلت مع صدور القانون المعدّل والمتمّم للقانون07 --95 04 . وهو الأمر 06 / 04 في 2006.02.20

جاء هذا القانون لتقوية وسائل العمل الرقابي وإعادة تنظيم عملية الإشراف، من خلال تكوين لجنة إشراف مستقلة للتأمينات خصصت لها وسائل التدخل الضرورية مثل :مفتشي التأمين المحلفين، إمكانية التقليص من نشاط ش .ت، فرض غرامة مالية في حالة عدم احترام تسعيرات التأمين الإجباري، أو عدم مسك الدفاتر والسجلات اللازمة، أو عدم احترام قواعد تمثيل الالتزامات التقنية، أو عدم احترام قواعد المنافسة.... (13)

كما عمل القانون على دعم الملاءة المالية ل ش ت من خلال وجوب توفرها على صلابة مالية جيدة، إلى جانب ضرورة طلب الرخصة من سلطة الإشراف والرقابة بالنسبة لكل عملية اقتناء للأسهم والحصص التي تفوق % 20 من رأسمالها.

-الهيئات الإشرافية والرقابية في ظل القانون06 --04 (14)

-بصدور القانون06-04 نص المشرع على وضع إطار تأسيسي منظم في شكل ثلاث هيئات مستقلة بشكل رئيسي هي :لجنة الإشراف على قطاع التأمين (CSA) المجلس الوطني للتأمينات (CNA) جهاز تركيز الأخطار يدعى بالهيئة المركزية للأخطار La Centrale des risques).

هذا التنظيم متعدد الأطراف يدل على سعي السلطات العمومية لجعل قطاع التأمينات ضمن إطار قانوني يهدف لحماية مصالح المؤمن لهم وتنمية القطاع التأميني) مع بقاء الهيئات التي ذكرناها سابقا. **وزارة المالية (Ministre des finances): تتدخل هذه الهيئة لـــــــ :**

- تحرير التراخيص المسبقة لفتح فروع تأمين أجنبية في الجزائر ومكاتب تمثيل ش.ت ا
- اعتماد الجمعيات المهنية للمؤمنين، الوكلاء العامون والسماسرة .
- منح الاعتماد لشركات التأمين وإعادة التأمين .

- إعداد قائمة الوثائق التي يجب أن تبرزها ش ت .لهيئة الإشراف (CSA)

2-الهيئة المركزية للأخطار

هذه الهيئة موجودة بوزارة المالية ومرتبطة بمديرية التأمينات، فشركات التأمين وفروع ش ت . الأجنبية ملزمة بأن توفر كل المعلومات الضرورية لهيئة الأخطار، وهذا لإتمام مهامها .وقد حدد المرسوم التنفيذي -رقم07 - 138حيز مهام هذا الجهاز:

- يجمع ويركز كل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتب بها لدى ش ت .وا عادة ت .والفروع التابعة للشركات الأجنبية.

- ش ت .ملزمة من جهتها بالتصريح عن جميع عقود التأمين المصدرة

3-لجنة الإشراف على قطاع التأمينات

تبعا لأحكام المادة(209) من القانون 06-04 لجنة الإشراف هي جهاز يمارس رقابة الدولة على قطاع التأمين، يهدف لتحقيق وأداء الوظائف التالية :(15)

- السهر على مدى احترام ش ت .ووسطاء التأمين للأحكام التشريعية .
- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من العقود من خلال حرصها على مدى انتظام عمليات التأمين، إلى جانب متابعة ومراقبة ملاءة الشركات.
- ترقية وتنمية السوق الوطني للتأمين بهدف إدماجه في النشاط الاقتصادي، الاجتماعي.

لما صدر المرسوم رقم08-113 في 2008-04-09 أعاد نفس الوظائف السابقة وأتبعها بإلزام لجنة الإشراف بالتحقق من المعلومات المتعلقة بمصدر الأموال الموجهة لتأسيس أو زيادة رأس المال الاجتماعي لشركات التأمين.

وحسب نص المادة (212) من القانون السابق يمارس الرقابة على شركات التامين .و/أو إعادة التأمين، وعلى فروع شركات التامين الأجنبية، ووسطاء التأمين مفتشو تأمين محلفين ومؤهلين للتحقق من جميع عمليات التأمين المجرات استنادا إلى الوثائق المتاحة .ويتعاظم دور هذه اللجنة في حالة ما إذا رأت أن التسيير على مستوى شركات التامين قد يجعل مصالح المؤمن لهم في معرض الخطر .

في هذه الحالة تتخذ إحدى الإجراءات التالية :(16)

- تقليص نشاط شركة التأمين في فرع أو أكثر.
- تقليص أو منع التصرف الحر في أصول شركة التأمين حتى يتم وضع إجراءات التصحيح اللازمة.

4-صندوق ضمان المؤمن لهم

بموجب أحكام م 213 من القانون 06-04 يؤسس لدى وزارة المالية صندوق يدعى بصندوق ضمان المؤمن لهم، وهذا بهدف تحمل جزء أو كل الديون التقنية تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من العقود، وهذا في حالة عسر مالي لشركات التأمين. (17) يتم تمويل هذا الصندوق باشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية، على أن لا يتعدى هذا المبلغ 1 % من الأقساط المصدرة الصافية من الإلغاءات.

-آليات الرقابة على قطاع التأمين في الجزائر

يمكن توضيح مختلف الإجراءات الرقابية التي تمارسها هيئات الرقابة على شركات التامين من خلال الشكل

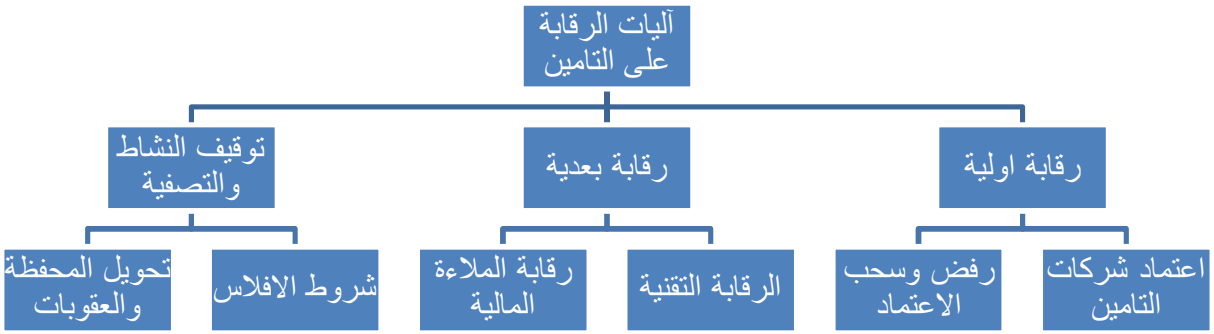

في إطار تطبيق قواعد التعاون الدولي بين مراقبي التأمين على مستوى العالم يقوم سوق التأمين الجزائري بدعم هذا التعاون علي المستوي العالمي والإقليمي وذلك من خلال تبادل المعلومات مع أسواق التأمين أعضاء الاتحاد الدولي كما يشترك سوق التأمين الجزائري في عضوية العديد من الاتحادات والمنظمات الإقليمية بهدف تدعيم هذا التعاون.

ولقد صاحب جميع المراحل السابقة التدريب المستمر للكوادر البشرية علي مستوي قطاع التأمين الجزائري وذلك في جميع المجالات التأمينية بهدف مواجهة تحديات هذه المرحلة، مع التركيز بصفة أساسية على الخبرة الاكتوارية.

وقد سارع سوق التأمين الجزائري بإنشاء مدرسة وطنية عليا متخصص للخبرة الاكتوارية من طرف وزارة التضامن والتشغيل يتم تاطيرها من طرف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3 . وهي مستعدة لاستقبال الطلبة وكل ذلك بهدف معالجة النقص والندرة في هذا المجال علي مستوي السوق الجزائري خاصة والإفريقي والعربي عامة.

كما نتمنى أن تقوم الدولة الجزائرية على إنشاء مجلس للمؤسسات الرقابية على القطاع المالي يضم عضواً من كل من جهة الرقابة على التأمين، البنوك، وسوق المال وذلك بهدف تحقيق التنسيق في مجال الرقابة على القطاع المالي وكذا تطبيق مبدأ الشفافية كمبدأ من المبادئ العالمية المستحدثة في الآونة الأخيرة.

خاتمة :

صناعة التأمين مع التطورّ المستمر لم تعد تعتبر قطاعا خدميا فقط كما هو معروف، بل امتد مفهوم هذه الصناعة لتصبح قطاعا إنتاجيا يؤثّر في جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة.وبغرض دعم صناعة التأمين وحمايتها وضمان استمرارها، كان تدخّل المشرعّ حتمية أملتها خصوصية الأنشطة المتعلقة بهذه الصناعة، وهذا لفرض شروط تنظيم قطاع التأمين وجعل الرقابة عليه تكتسي طابع الصرامة والوضوح في جميع مراحل سير نشاط شركات التأمين.

ومن البديهي أنه كلما زادت درجة التحررّ، كانت هناك حاجة أكثر لوجود ضوابط ورقابة كافية على شركات التأمين، لذا حتى يتسنى لنظم الإشراف والرقابة تطوير سوق التأمين وتنميته يجب:

1-أن تتجاوز الدور التقليدي لها والمتمثّل في التحقّق من مدى التزام ش.ت بأحكام القوانين واللوائح التنظيمية، وتعمل على دراسة المشاكل التي تعيق تطور سوق التأمين وتبادر في اقتراح وصياغة حلول وخطط إستعجالية ملائمة.

2-يجب تغيير وتعديل مضامين الإشراف والرقابة من رقابة تنفيذية تقوم على أساس الأسعار والشروط، إلى رقابة فعّالة تضمن قواعد الحيطة والسلامة لشركات التأمين .وهذا تماشيا مع التوجّه الجديد للسوق الجزائري الذي يشهد دخول عديد الشركات الجديدة يفترض أن تتولّد عنها منافسة شديدة.

3-يتعين على هيئات الإشراف والرقابة في الجزائر العمل بطريقة شفافة، وهي بذلك بحاجة إلى الصلاحية القانونية لأداء مهامها .وعليها أن تدرك أن تحقيق الشفافية والمساءلة في جميع مهامها يساهم في تحقيق مشروعيتها ومصداقيتها، إلى جانب كفاءة واستقرار سوق التأمين وتنميته.

4-وحتى تضمن معيار الشفافية، يتعين على هيئات الإشراف أن تتيح الفرصة الممكنة للاستشارات الجدية العامة حول سبل تحديث وتطوير سياسات الإشراف والرقابة، وا نشاء الأنظمة الجديدة المسايرة لتلك المعمول بها في الدول المتقدّمة.

الهوامش والمراجع :

(1) على محمود بدوي، **التأمين دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009). ص 1.

.2- Marcel Mulumba, Pierre Devoder, Analyse de la causalité : les cotisations d'assurance et le PIB de 1978- 2007 en république démocratique du Congo (RDC), (BELGIUM: edition universitaire, 2011). P.4.

3- Hémard (J), théorie et pratique des assurances Terrestres, TI. Paris, 1925. P73.

(4) عيد أحمد أبو بكر أ.د.وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009). ص 94.

(5) هاني جزاع ارتيمه د.سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي**، الطبعة الاولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010). ص 96.

(6) اسامة ربيع سليمان : التنبؤ بمعد الاحتفاظ بالأقساط في سوق التامين المصري باستخدام السلاسل الزمنية ،مجلة الباحث ،العدد 8، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010 ،ص 11،نقلا عن ،سامي نجيب : موسوعة قانون الإشراف والرقابة على التامين في مصر ،دار النهضة العربية،القاهرة، مصر ، 1998، ص 37

(7)جورج رجيدة :مبادئ إدارة الخطر والتامين ،ترجمة محمد البلقيني وابراهيم المهدي،دار المريخ للنشر،الرياض ،السعودية،2006،ص ص 857-856

(8) (عبده السيد عبد المطلب : مبادئ التامين،دار الكتاب الجامعي ،مصر ،1983،ص 409 .

(9)حسـنى حامـد :دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني وتنظيم قطاع التامين (التجربة المصرية) مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الجديد 1-2 يونيو 2005 – دمشق- سوريا

(10) يعقوب الكالوتي :أهمية الرقابة على التامين،مجلة مرآة التامين ،العدد،5 ،الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين،فلسطين،.2007

(11) نشرية الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، تشرين1 ، ط 2003 .، مصدرة في سنغافورة، ترجمة هيئة التأمين بالأردن، ص11 .

(12) محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة: محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين ، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009 ، ص ص، 262_263.

(13) خطيب خالد: الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر، مداخلة ضمن ندوة" مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية "جامعة سطيف، 2011، ص 2.

(14)- بوعلام طفيلي، التأمينات في الجزائرOPU ص69 .

(15)- تقرير سوق التأمين الجزائري للفترة 2004 /2002 ، مجلة التأمين العربي الصادرة عن الاتحاد العام العربي للتأمين، العدد 2009 .، ص92

(16)- مبروك حسين، المدو نّة الجزائرية للتأمينات، دار هومة، ط 2007 .، ص80 .

17- Guide des Assurance en algerie, KPMG,ed.2009,p.122

الملحق : يتضمن شركات وسمارة التأمين العاملين حاليا في الجزائر:

Sociétés d'assurance

Sociétés d'assurance de dommages :

CAAR	SAA	GAAT
CIAR	Za	Trust Algeria
Salama	CASH	GAM
Alliance Assurances	AXA	

Sociétés d'assurance de personnes :

CARDIF	CAARAMA	TALA
SAPS	Macir Vie	AXA Vie
Le Mutualiste		

Société d'assurance de crédits :

CAGEX	SGCI

Mutuelles :

MAATEC	CNMA

Réassureurs :

CCR

كل سماسرة التأمين العاملين (حاليا) في الجزائر :

Courtiers d'assurance

Wafassurances	Pan Assurance
Best Assurances	CHEDDADI Taoufik
EURL Algeria Broking Services Assurance	SARL United Global Insurance
RABAHI Moussa	ABBACI Djamel
SARL Maher Assurance	EURL ALINAS
SARL B&K Conseil, Placement et Courtage	EURL CAP Assurance
EURL TOTALE Assurance	DJELLAB Mohamed
BENDRIDI Ghoulame Mohamed	ALOUI Hadj Abdenaceur
CARIP	BOUTTEMINE Mohamed
EURL ASSA INSURANCE BROKER	KRIMAT Daoud
HADID Rachid	SELLOUM Merzoug
EURL INARA Assurance	EURL K2N Assurances
BOUDEFFA Tahar	SARL CCCA
EURL CHABANE Assurances	OUADAH Hocine

.

النمو السكاني و أثرة على الادخار العائلي في الجزائر

الأستاذ : محفوظي فؤاد /أستاذ مساعد بجامعة الجلفة

مقدمة :

تعاني الجزائر من ارتفاع معدل النمو السكاني حوالي 2.19% سنويا ،ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، إضافة إلى الزيادة الناتجة عن عامل الهجرة ،مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة وهي مجموع من هم اقل من15 سنة واكبر من 64 سنة إلى مجموعة السكان حوالي 38.4% ،الأمر الذي اثر بشكل سلبي على الادخار العائلي والوطني،ولا شك بان الادخار هو الأخر يلعب دورا هاما في تمويل عملية التنمية الاقتصادية لارتباطه ارتباطا مباشرا بالاستثمار، وبذلك يعتبر أي نقص في معدلات الادخار المحلي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول النامية ومن بينها الجزائر ،فالسعي الحثيث من قبل هده الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة يتطلب زيادة حجم الاستثمارات والتي ترتبط بحجم المدخرات ومن العوامل المؤثرة في هده المدخرات هو النمو السكاني ،وتتبع أهمية هذه الدالة من أن النمو السكاني يحظى باهتمام واسع ليس على مستوى الجزائر فحسب ،وإنما على المستوى العالمي أيضا،وذلك لتأثيراته الاقتصادية على مكونات الادخار عموما والادخار الأسري على وجه التحديد.

وينطلق البحث من فرضية مفادها تأثر الادخار العائلي والوطني بالنمو السكاني.وبغية تحقيق أهداف البحث ستقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء أولها ّدراسة النمو السكاني في الجزائر ،بينما سيتخصص الجزء الثاني لدراسة الادخار العائلي والادخار الوطني أما الجزء الثالث فيتضمن بناء نموذج متكون من ثلاث معدلات لغرض بيان التأثيرات المتبادلة بين الادخار العائلي ونمو دخل العائلة والتغيرات السكانية وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة 2000-2009.

1. العوامل المؤثرة في النمو السكاني في الجزائر:

شهد عدد سكان الجزائر زيادة ملحوظة خلال الفترة (1967-2010) حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 12 مليون نسمة سنة 1967 إلى 17 مليون نسمة سنة 1977 [1] وحوالي 36 مليون نسمة سنة 2010 وبمعدل نمو مقداره 2.16 سنويا [2]، وتعاني الجزائر من

ارتفاع معدل الخصوبة فقد بلغ 4.5 طفل لكل امرأة عام 1990 إلى 2.81 طفل لكل امرأة عام 2008 إلى 2.89 طفل لكل امرأة عام 2010 ورغم انخفاضه في السنوات الأخيرة إلا انه لازال الأعلى مما هو موجود في تونس 2,13 والمغرب 2.24 [الديوان الوطني للإحصاء 2012] ونتيجة لذلك بالإضافة لانخفاض معدلات الوفيات وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية فان عدد السكان في الجزائر قد ازداد ويمكن أن تؤدي هذه الزيادة في السكان إلى جملة من العوامل أهمها اثر الزيادة الطبيعية للسكان ،ويمكن النظر إلى موضوع الزيادة الطبيعية من زاويتين هما معدل الإنجاب Taux de fécondité ومعدل الوفيات Taux de mortalité فنتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان في الجزائر وزيادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية مثل رعاية الأمومة والطفولة وما تقدمه من خدمات الرعاية الصحية [يمثل الإنفاق الصحي 4.1% من الناتج المحلي الخام PIB] فقد انخفض وبشكل كبير معدل وفيات الأطفال في الجزائر فمن 46.8 % سنة 1990 إلى 22.6 % سنة 2012 ورغم انخفاض معدل الإنجاب أيضا إلا أن الفجوة لا زالت كبيرة بين الولادات والوفيات مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني.

2. الأوضاع السياسية في المنطقة:

إن عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة ونتيجة الأزمة الأمنية في التسعينات من القرن الماضي فقد تعرضت الجزائر إلى موجات الهجرة من الأرياف باتجاه المدن فبعدما كان التوزيع السكاني 50.33 % ريف و 49.67 % حضر سنة 1987 انتقل إلى توزيع آخر نهاية 1998 إلى 41 % ريف و 59 % حضر [3]وقدر عدد سكان الحضر سنة 2010 ثلثي سكان الجزائر والتي أدت إلى زيادة السكان وارتفاع نسبة الإعالة حيث تقدر هذه النسبة ب 38.4 %.

3. **العوامل الاجتماعية** : تلعب العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في زيادة عدد السكان فالرغبة في الإكثار من عدد أفراد العائلة وتفضيل الأولاد باعتبارهم مصدر دخل في المستقبل بالإضافة إلى العوامل الدينية كلها عوامل قادت إلى زيادة السكان في الجزائر.

4 . الادخار العائلي في الجزائر:

يعرف الادخار العائلي بأنه ذلك الجزء من الدخل العائلي المتبقي بعد الاستهلاك[1]،ومما لا شك فيه أن جميع الدول تسعى إلى تعبئة مواردها المحلية وتنشيط الادخار المحلي من اجل تمويل برامج التنمية بدلا من الاعتماد على الموارد الأجنبية في تمويل الاستثمار مما يترتب على ذلك من تبعيات اقتصادية وسياسية ، والجزائر من الدول النامية التي تتميز بضعف وقلة المدخرات العائلية مما يؤثر سلبا في نوعية وكمية الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) الادخار العائلي في الجزائر للفترة (2000- 2009) الوحدة : مليون دينار

السنة	معدل الإعالة (%)	الاستهلاك النهائي	الدخل المتاح	الادخار
2000	38.49	1684862.8	2104967.3	420104.5
2001	37.47	1817277.4	2341648.5	524371.1
2002	36.48	1955242.0	2493798.3	538556.3
2003	35.71	2090638.0	2756440.7	665802.7
2004	34.85	2333218.5	3150390.2	817171.7
2005	34.09	2510479.4	3398703.9	888224.5
2006	33.64	2647004.7	1048416.6	1048416.6
2007	33.08	2908907.0	4307295.0	1398388.0
2008	33.06	3274309.9	4885164.9	1610855.0
2009	33.48	3677560.6	5531239.8	1853679.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2011

يبين الجدول رقم(1) تزايد الادخار العائلي و يمكن أن يؤدي إلى تحسن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد وذلك بارتفاع معدلات الدخل بشكل ملحوظ وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الدخل المتاح العائلي مقارنة بالاستهلاك و ذلك خلال الفترة (2000-2009) ،ويلاحظ في الجدول أيضا أن ارتباط نسبة الإعالة بالترتيب العمري للسكان و تقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك أما المنتجون فهم بعض الأفراد ،يتضح لنا أن عدد الأفراد المعالين في المجتمع منسوبا إلى عدد الأفراد القادرين على

ممارسة العمل والنشاط الاقتصادي بدأت في الانخفاض بشكل ملحوظ مما يفسر بان نسبة الأفراد العاملين المنتجين في زيادة مستمرة إلى مجموع السكان،ونظرية الادخار لدورة الحياة تقضي ضمنيا أن الأفراد يدخرون لوقت تقاعدهم وذلك خلال سنوات عملهم بانخفاض معدل الاعتماد بين فراد المجتمع (نسبة الإعالة) والذي كلما انخفض هذا المعدل ارتفع السلوك الادخاري للأفراد والعائلات.

5 . المدخرات الوطنية:

تعرف المدخرات الوطنية بأنها الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي الكلي [2] كما هو معروف فان المدخرات الوطنية ضرورية جدا لعملية التنمية الاقتصادية لأنها السبيل المفضل لتمويل الاستثمارات ومن هنا تبرز أهمية حشد المدخرات الوطنية من اجل النهوض لمستوى الأداء الاقتصادي ، والجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى زيادة المدخرات من اجل تحقيق التنمية المنشودة ،ولغرض إعطاء صورة واضحة عن تطور المدخرات الوطنية في الجزائر نرى من الضروري استعراض الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد خلال العقود الثلاثة المنصرمة الماضية، ففي بداية الثمانينات تأثرت المدخرات الوطنية نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط حيث انخفض من 62317.7 مليون دينار عام 1987 إلى 55115.0 مليون دينار أي بمعدل سنوي متناقص مقدار 11.55 % ويعزى ذلك إلى تدني مستوى الأداء الاقتصادي ، علما أن نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل الوطني كانت 80 % نتيجة تدهور السوق النفطية.

الجدول (2) **المدخرات الوطنية للفترة** (2000- 2009) الوحدة : مليون دينار

السنة	الادخار الصافي	الاستثمار الإجمالي	نسبة الادخار الصافي إلى الاستثمار الإجمالي
2000	1481270.8	971661.1	152.4
2001	1453140.0	1134601.9	128.07
2002	1494895.4	1386382.4	107.8
2003	2002980.0	1593589	125.7
2004	2512236.3	2045414	122.8
2005	3568431.6	1761852.9	202.5
2006	4288776.1	2393816.9	175.8

2007	4814657.5	3237567.1	148.7
2008	5776336.0	4094450.9	141.4
2009	4041403.8	4677526.8	86.4
2010	5210787.5	4865864.5	107.08

المصدر : من إعداد الباحث ؛ اعتمادا على بيانات إحصائية للديوان الوطني للإحصاء 2011.

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية إلا بعد سنة 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث بلغ حجم الادخار الوطني 1023.9 مليار دينار سنة 1999 وبلوغه أعلى مستوى له سنة 2010 حيث قدر بـــ 52107.875 مليار دينار نتيجة انخفاض المديونية الخارجية إلى 4.4 مليار دولار مما أدى إلى انخفاض أعباء الديون الخارجية فبعدما كانت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام 73.5 % سنة 1996 انخفضت إلى نسبة لا تتجاوز 4 % عام 2006[3] أما الجدول (2) فيستعرض أيضا انه في معظم فترة التحليل كان الادخار الوطني يزيد عن حجم الإنفاق الاستثماري في الجزائر، والذي تباينت نسبته بين حد أعلى قدره 202.5 % سنة 2005 وحد أدنى سنة 2009 قدره 86.4 % فتمويل الاستثمارات كان عن طريق فوائض المدخرات الوطنية بعدما كان في السابق يحول عن طريق الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

بناءا على ما تقدم يمكن أن نقول بان نسبة المدخرات الوطنية في الجزائر تعتبر جيدة حيث بلغت نسبة الادخار الكلي إلى الدخل المتاح 45.18 % سنة 2010.

6 . أهم نظريات الادخار:

يعتبر الدخل من العوامل الرئيسية المحددة للادخار، حيث وضعت العديد من النظريات حول علاقة الدخل بالادخار ومن هذه النظريات:

أ- نظرية الدخل المطلق لكينز[4]:

يعتبر كينز بان الدخل المتاح(التصرفي)هو المحدد الأساسي للادخار والاستهلاك ويمكن كتابة دالة الادخار على النحو التالي: $S = a+s\ Y_d$ .....(1)

حيث أن $a < 0$ الادخار $S =$

$0 < s < 1$ الدخل المتاح $Y_d =$

لقد فسرت نظرية الدخل المطلق الادخار في الفترة القصيرة لكنها لا تستقيم في الفترة الطويلة.

ب – نظرية الدخل النسبي [5]:

لقد جاءت هذه النظرية بتغيرات مغايرة للتفسير الكينزي حيث أن الاستهلاك ومن ثم الادخار يعتمدان ليس فقط على الدخل الجاري وإنما على مستويات الدخل في الماضي وأنماط الاستهلاك والتي تعتمد على أعلى مستوى للدخل تم تحقيقه في السابق و يمكن كتابة دالة الادخار على النحو التالي:

$$S = -a_0 + a_1 y \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث أن

$S =$ الادخار

$-a_0 =$ قيمة الادخار المستقل

$a_1 =$ الميل الحدي للادخار

$y =$ الدخل الجاري

$y_0 =$ أعلى دخل سابق

توضح المعادلة السابقة بأنه عند زيادة الدخل في الفترة الطويلة فان الأفراد يحاولون الإبقاء على أعلى مستوى معيشي سبق وان وصلوا إليه.

ج - نظرية الدخل الدائم لفريدمان [6]:

تفترض هذه النظرية أن الدخل يتكون من جزأين الدخل الدائم والدخل الانتقالي وهو انحرافات الدخل الجاري عن الدخل الدائم ،تتلخص الفكرة الأساسية بان الأفراد يحددون استهلاكهم (ادخارهم) في ضوء فرص الإنفاق المتاحة على المدى الطويل وليس على أساس ما يحصلون عليه من الدخل الجاري . وبذلك يمكن كتابة دالة الادخار على النحو التالي:

$$S = a + b_1 y_p + b_2 y_t \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث أن :

$S =$ الادخار

$a =$ ثابت

$y_p =$ الدخل الدائم

$y_t =$ الدخل الانتقالي

وفي حالة ما إذا كانت $b_1 = 0$ و $b_2 = 1$ فان كل المدخرات الناجمة من مكونات الدخل الانتقالي وكل هذه المكونات سيتم ادخارها لكن الصيغة المعدلة لنظرية الدخل الدائم تفترض أن الادخار الناجم من الدخل الدائم ثابتا حلال حياة الفرد ولكن من الممكن أن يكون موجب وبذلك ولو أن الميل للادخار من الدخل الانتقالي كبيرا فبالإمكان القول أن كل الدخل الانتقالي قد لا يدخر و أن المعادلة (3) يمكن أن تمثل ما ورد أعلاه مع افتراض أن: $0 < b_1 < b_2 < 1$

د- نظرية دورة الحياة [7]:

تفترض هذه النظرية بان الأفراد يخططون استهلاكهم وادخارهم لفترات طويلة بقصد توزيع الاستهلاك توزيعا متوازنا خلال حياتهم وان الادخار ما هو إلا تعبيرا عن رغبة الأفراد في الحفاظ على مستوى استهلاكي معين خلال فترة الشيخوخة ، ويضاف إلى ذلك أن قرارات الأفراد بشان الاستهلاك ستعتمد على ما يحصلون عليه من دخول وثروات آنية ومستقبلية.

7 - النمو السكاني و أثره على المدخرات العائلية :

- **دراسة قياسية**

سنقوم بتحديد أهم المتغيرات التي تفسر المدخرات العائلية في الجزائر حيث سنفرض نموذج خطي متعدد يربط بين المدخرات العائلية والدخل العائلي المتاح و كذا معدل الإعالة .

سنعرف أولا المتغيرات المكونة للنموذج :

Y : المدخرات العائلية خلال الفترة 2000 - 2009 الوحدة مليون د ج .

X_1 : الدخل العائلي المتاح خلال الفترة 2000 - 2009 الوحدة مليون د ج .

X_2 : معدل الإعالة خلال نفس الفترة 2000 - 2009 .

بعد معالجة المعطيات باستخدام برنامج spss v 19 تم الحصول على النموذج التالي :

Model Summary[b]

Model		R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	935[a]	,875	,839	1,98131E11	,875	24,401		7	,001	1,511

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	5,697E12	1,576E12		3,614	,009	1,969E12	9,424E12
	x1	,169	,059	,467	2,871	,024	,030	,308
	x2	-1,501E11	4,168E10	-,586	-3,602	,009	-2,487E11	-5,159E10

a. Dependent Variable: y

$$\hat{y}_t = 5{,}697 \times 10^{12} + 0{,}169\, x_1 - 1{,}501 \times 10^{11}\, x_2$$

$$T_{cal} = 3{,}614 \qquad 2{,}871 \qquad -3{,}602$$

$$R^2 = 0.875 \quad , F_{cal} = 24{,}401 \quad , N = 10$$

إن النظرة الإجمالية للنموذج المقدر تؤكد تطابقه مع النظرية الاقتصادية إذ نلاحظ وجود علاقة طردية بين الدخل العائلي المتاح و الادخار العائلي كما توجد علاقة عكسية بين معدل الإعالة و حجم المدخرات العائلية فبارتفاع الدخل المتاح بنسبة 1 % سيتولد عنه ارتفاع في حجم المدخرات العائلية بنسبة 0,169 % أما النسبة المتبقية فتتجه للاستهلاك و هو ما يؤكد ضعف حجم المدخرات العائلية أما عن معدل الإعالة فارتفاعه بنسبة

1 % سينجر عنه انخفاض في حجم المدخرات العائلية بمقدار $-1{,}50 \times 10^{11}$ مما يعكس التأثير السلبي على حجم المدخرات العائلية .

أما الدراسة الإحصائية للنموذج فهي توضح بشكل جلي مدى قبول النموذج من الناحية الإحصائية، حيث يبين معامل التحديد أن حوالي 87,5 % من التغيرات في حجم المدخرات العائلية ترجع إلى الدخل العائلي و معدل الإعالة في حين ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى إضافة إلى الأخطاء العشوائية .

إن إحصائية t – student المحسوبة لجميع المعلمات تؤكد قبول الفرضية البديلة H_1 و التي تنص على معنوية المعلمات ($t_{tableau} = 2{,}365$) وهذا يعطي تفسيرا واضحا لمدى تأثير هاته المتغيرات (الدخل و معدل الإعالة) في حجم المدخرات العائلية ، كما أن إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} فقيمتها تبين قبول النموذج في مجمله عند مستوى معنوية 5 % . $F = 4{,}74$ tableau.

الاستنتاجات :

مما سبق، يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي :

- لمتوسط الدخل تأثير على نحو موجب على ادخار العائلات و ذلك لارتباط الادخار بالدخل وفق جل النظريات و لاستجابة هذا الأخير تتوقف إلى حد بعيد على مدى تطور الأسواق المالية و إمكانات الأفراد في الاستثمار مدخراتهم ، لذلك يقترح فتح فرص استثمارية لغرض استيعاب مدخرات صغار المدخرين .
- لمعدلات الخصوبة تأثير موجب على الادخار وذلك لارتباط معدل الخصوبة بنمو دخل العائلات ، كما لنمو متوسط الدخل تأثير موجب في معدل الخصوبة وذلك مرده لتحسن المستوى المعيشي للأسر على نحو يدعو لاهتمام أكثر بالرعاية الصحية مما يؤدي إلى زيادة سنوات الحياة المتوقعة مما يقضي إلى زيادة معدلات الادخار.
- لنسبة الإعالة تأثير سلبي على متوسط الدخل ومن ثم على معدلات الادخار و ذلك مرده إلى عدم اعتماد المجتمع على هذه الفئة في تكوين الثروة فضلا عن ذلك محدودية القطاعات التي توفر فرص عمل للصغار ، ومن ثمة انخراط هؤلاء في التعليم لا يؤثر في دخل العائلات .

الهوامش والمراجع :

1- Abderrahmane Ilias "Démographie Equisse d' une transition" revue d'économie et de statistique applique N01 , Année 2003, p 120.

2 - www.ons.dz

3 - Annuaire statistique de l Algérie N19,2001 , p 20 .

4- Christian Romain "24 Mots Clés de L économie de la Gestion " , France , Edition Maxi – livre , 2004 , p 52 .

5 - عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1989،ص 24.

6 - Banque d Algérie, Analyse de la structure de la dette extérieure, 2000 , p.22.

7 – كاضم جاسم العيساوي ، محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي - تحليل نظري و تطبيقي -، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000 ، عمان ، ص 62 .

8 –سمير محمد عبد العزيز،الادخار الشخصي والسياسة الضريبية،توزيع منشأة المعارف،الإسكندرية،1983،ص65.

9 - نفس المرجع السابق ، ص 67 /68 .

10 – نفس المرجع السابق ، ص 69.